



الفصل الرابع

تعزير مكاسب المرأة: الحاجة إلى أجندة سياسات أوسع

تحمل أطر العمل الجديدة الخاصة بتقييم توجهات رفاه النوع الاجتماعي بعض أوجه الشبه مع أسلوب التقييم المستند إلى التنمية البشرية. في ظل هذا الأسلوب، تُفهم التنمية على أنها توسيع خيارات الناس، بتوسيع قدراتهم. ويأتي في قلب مفهوم القدرة، استطاعة المرء أن يحيا عمراً طويلاً وبصحة جيدة، والحصول على تغذية جيدة وكساء جيد، والمعرفة، والنفاذ إلى الموارد والفرص التي تؤمن مستوى معيشة مناسب. وتشمل القدرات الأقل ملاءمة للتقدير الكمي، القدرة على احترام الذات، وأن يُعامل المرء باحترام، وأن يستطيع أن يكون موصولاً- أي يستطيع أن يرعى، وأن يُرعى - وأن يكون خلواً من الإقصاء الاجتماعي المنظم الناجم عن التمييز أو عن عوامل أخرى. وتشمل أيضاً حرية أن يكون له صوت في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية: أن يُمكن ويمارس دوره بفاعلية. في ظل هذا الأسلوب يُنظر إلى عدم المساواة على أنها "لا حرية": لأنها تساهم في الإقصاء الاجتماعي وتؤدي إلى عدم التمكين، والافتقار إلى الصوت السياسي والاجتماعي، وربما إلى تدهور بعض القدرات الأساسية الأخرى.¹ هذا المفهوم للرفاه يتسم بالتركيب والامتداد إلى ما وراء الميدان المادي، وهو ما يضيف تحدياً خاصاً على ترجمته إلى مؤشرات قابلة للقياس. لا تقتصر معظم تحليلات الرفاه من زاوية النوع الاجتماعي، على وضع المرأة المطلق، ولكن أيضاً على وضعها النسبي مقارنة بوضع الرجل: أي درجة عدم المساواة بين الجنسين في الرفاه. وقياسات رفاه المرأة النسبي مقارنة بالرجل مفيدة؛ لأن الفجوات تؤثر على ديناميات القوة المؤثرة على عملية توزيع الموارد، وتعكسها في آن واحد. فعدم المساواة في الأجر بين الجنسين يمكن أن يؤدي، على سبيل المثال، إلى عدم التساوي في القوة التفاوضية داخل الأسرة، وبالتالي إلى التوزيع غير المتساوي

أوضحت الفصول السابقة أن لسياسات الليبرالية الجديدة والعولمة آثاراً متضاربة على رفاه الفرد. وبينما أضحى رأس المال وبشكل متزايد - في ظل قواعد التحرير الحالية - أقل معاناةً من القواعد والقيود الوطنية، كانت هناك آثار متضاربة على نمو الإنتاجية ومستويات المعيشة. فبالرغم من أن المنافسة قد تحفز الإنتاجية، فإن ذلك ليس بالمضمون: حيث إن زيادة قدرة المؤسسات التفاوضية قد تسمح لها بالاعتماد على انخفاض الأجور لتقليل التكلفة بدلاً من خوض غمار الابتكار. هذا بالإضافة إلى أن قدرة القطاع العام على إدارة عملية النمو والتنمية قد تزداد محدودةً. تستطيع المرأة، في ظل تلك العملية، أن تفيد من فرص العمل التي لم تكن قائمة في السابق، ولكنها تواجه، في الوقت نفسه، بيئة اقتصاد كلي غير مستقرة أكثر من ذي قبل، مع استمرار قلة الحماية الاجتماعية. كيف تغيرت فجوة الرفاه بين الجنسين خلال حقبة التحرير والنمو ذي التوجه الخارجي؟ والأكثر من ذلك، هل كانت الدول التي تنمو بسرعة أكبر أفضل حالاً فيما يتعلق بسد الفجوات بين الجنسين؟ تتطلب الإجابة على هذين السؤالين أسلوباً لتقييم رفاه النوع الاجتماعي. ولا تبدو قياسات متوسط الدخل مناسبة هنا؛ حيث إنها عادة ما تستخدم الأسرة وحدةً للتحليل، وتفترض المساواة في اقتسام موارد الأسرة بين الرجال والنساء: لذلك فهي ليست بالقياس المناسب لتتبع التغير في إتاحة دخل الأسرة أمام المرأة. هذا بالإضافة إلى أن إجماليات الاقتصاد الكلي، مثل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، لا تأخذ في اعتبارها العمل غير المدفوع الأجر، والذي تختص المرأة بمعظمه. على أن الرفاه أكبر من أن يقاس بمجرد قياس مالي. وقد نتج عن هذه المآخذ تحول عميق في فهم الرفاه من زاوية النوع الاجتماعي.

المتوقعة للرجل والمرأة للتعرف على الاختلافات بين الجنسين في الرفاه يحجب الفروق في الأعمار عند الوفاة. ففي الهند، على سبيل المثال، يرجع ارتفاع العمر المتوقع للمرأة إلى فرص طول أعمار المسنات، والذي "يعوض بكرم (رياضي) انخفاض العمر الفعلي للشابات".⁴

إن مشاكل البيانات، فيما يتعلق بالاطمئنان إليها وقابليتها للمقارنة، تُحد من قدرتنا في مجال المؤشرات الاجتماعية، كما يحدث في حالة البيانات الاقتصادية تماماً. فعدد قليل جداً من الدول النامية لديه، على سبيل المثال، نظام شامل يطمئن إليه، لتسجيل الإحصاءات الحيوية (أي المواليد والوفيات)، والتي يمكن من خلالها الحصول على الصورة الديموجرافية، وربما تعتبر الهند استثناء من ذلك. وحتى بالنسبة للدول التي لديها أنظمة تسجيل كاملة، قد لا تتسم تقديرات الوكالات الدولية للوفيات والأعمار المتوقعة بالدقة بسبب الإفراط في استخدام جداول الأعمار النموذجية.⁵ فالعديد من الإحصاءات المستخدمة لتقدير الوفيات تحت سن الخامسة تستند إلى نماذج رياضية وليس إلى بيانات مُحدثة.⁶

ويسبب مشاكل البيانات أيضاً، يصعب تقييم تساوي الجنسين في النفاذ إلى الموارد والفرص. وتتمثل القياسات، التي عادةً ما يعتمد عليها، في بيانات سوق العمل، بما فيها معدلات المشاركة في القوة العاملة ومعدلات التوظيف. إن ندرة البيانات عن البطالة، وساعات العمل المأجور وغير المأجور، وأمن التوظيف والأجور تجعل من الحصول على صورة كاملة بظمان إليها عن فرص توليد الدخل في أسواق العمل أمراً شديداً الصعوبة. ويتمثل الوضع الأمثل في اقتران تلك البيانات بمعلومات عن الفصل بين الجنسين في الوظائف، حتى تتكون لدينا صورة كاملة عن الفجوات بين الجنسين في الفرص. وأكثر البيانات ضرورةً، من بين كل تلك المتغيرات، هي البيانات الجيدة عن فجوات الأجور بين الجنسين في مختلف الصناعات ونوعيات الوظائف، وعن البطالة، وذلك من أجل قياس الوضع في أسواق العمل. وبالنسبة إلى الدول التي يتم فيها توليد الدخل بوسائل أخرى، مثل زراعة الحيازات الزراعية الصغيرة، قد تفيدنا المعلومات حول مدى نفاذ المرأة، وسيطرتها، على الأرض، والعمل، ورأس المال، والمحاصيل، ولكن تلك البيانات ليست متاحة على نطاق واسع. ينتهي بنا كل ذلك إلى أننا ليست لدينا سوى صورة مجتزأة لنستخلص منها اتجاهات النفاذ إلى الموارد والفرص.

يعكس التمكين عملية ديناميكية، تُمارس فيها السلطة في طائفة متنوعة من الظروف، بما فيها الأسرة، والمجالات

لموارد الأسرة، ويمكن أن يؤثر هذا الوضع بدوره، تأثيراً سلبياً، في المستوى المطلق لرفاه المرأة. يعني ذلك أن قياسي الرفاه المطلق والنسبي، ضروريان، ليس فقط للإمساك بالوضع في نقطة معينة في الزمن، ولكن أيضاً لإيضاح إمكانية التغيير في اتجاه إيجابي مع مرور الزمن.

يتركز تقييم الأبحاث، التي تُعنى بالمساواة بين الجنسين في الرفاه، على ثلاثة مجالات متميزة ولكنها مرتبطة فيما بينها، وهي: القدرات، والنفاذ إلى الموارد والفرص، والتمكين. وتُعرف القدرات، في البحث التجريبي حتى الآن، على نحو أضيق من تعريفها في أدبيات التنمية البشرية؛ حيث تقتصر على القدرات الإنسانية الأساسية مقيسة بمؤشرات الصحة والتعليم، والتغذية. ويشير المجال الثاني إلى المساواة في النفاذ إلى الموارد (مثل الائتمان، والأراضي، والملكية) وإلى فرص توليد الدخل (من خلال المشاركة في أسواق العمل، على سبيل المثال). وأخيراً، يشير التمكين إلى القدرة على الاختيار من بين مجموعة من البدائل المجدية، والذي من شأنه أن يغير النتائج، على أساس أن ذلك يعكس درجة مشاركتها مقارنة بالرجل في الهيئات التشاورية، بوصفها وسيط التغيير.²

المؤشرات والقياس

تحدد البيانات المتوفرة اختيار المؤشرات، عند الممارسة. ومع ذلك، يمكن التغلب على هذه الصعوبة، في بعض الحالات، عن طريق استخدام بدائل يسهل تقديرها كمياً بشكل أكبر. ففيما يتعلق بالقدرات، تعتبر معدلات الإنجاز التعليمي والالتحاق بالتعليم مؤشرات مهمة، بالإضافة إلى قياسات العمر المتوقع ونسبة كل من الجنسين إلى عدد السكان. ويمكن، بالإضافة إلى ذلك، استخدام معدلات وفيات الأمهات أيضاً، وهو مؤشر أضيق لأنه يدل على وضع المرأة المطلق، وليس على عدم المساواة بين الجنسين. إن مؤشرات الصحة والتعليم علامات دالة على القدرات، ولها بذلك قيمة في ذاتها، بالإضافة إلى أنها شرط مسبق للمشاركة في تقديم الخدمات وصناعة القرار. هناك العديد من جوانب القلق الحقيقية حول مجموعات البيانات القائمة. فعلى سبيل المثال، تعكس نسبة الفتيات إلى الفتيان في المدارس المدخلات التعليمية للأطفال، ولكنها لا تعكس نوعية التعليم ومدى تعلم الطلبة،³ كما أن معدلات إتمام الدراسة ليست متوفرة على نطاق واسع، كما هي الحال بالنسبة لمعدلات الالتحاق بالتعليم. وعلى الرغم من أن إجمالي الأعمار المتوقعة يعتبر قياساً للرفاه، فإن استخدام الأعمار

التقدم في راب الفجوة بين الجنسين في الرفاه

إن تحليل الرفاه يجب أن يأخذ في الاعتبار أنه بينما قد يحدث تقدم في مجال، فقد يحدث تأخر أو توقف في مجالات أخرى. لذلك، تحتاج تقييمات الرفاه إلى تقييم التقدم، ليس في مؤشرات منفردة فقط، ولكن أيضاً عبر مجموعة واسعة من القياسات في المجالات الثلاثة، حتى يُمكن تكوين صورة أشمل لوضع المرأة النسبي. على أنه من المفيد أن نستعرض القرائن في المجالات الثلاثة، كل على حدة، قبل أن تنتقل إلى تحليل الوضع المركب للمساواة بين الجنسين في الرفاه.

اتجاهات فجوة القدرات

تناولت العديد من تقارير الأمم المتحدة تقييم اتجاهات العمر المتوقع والتعليم، وتتبع بالملاحظة الفجوات الآخذة في الضيق بين الجنسين،¹⁰ بيد أن هناك استثناءات مهمة؛ حيث انخفضت معدلات التحاق الإناث بالتعليم الثانوي مقارنة بالذكور في السنوات الأخيرة، في عدد من البلدان، شملت وسط آسيا وغربها (سبع دول)، وأفريقيا جنوب الصحراء (عشر دول)، وأوروبا الشرقية (ست دول)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (ست دول)، وآسيا والمحيط الهادي (دولتان).¹¹ وهي نتائج مربكة ومحيرة؛ إذ تناقض فكرة أن التقدم نحو العدالة بين الجنسين عملية تسير على نحو إيجابي، وإن كان بطيئاً، نظراً لتغير الأعراف الاجتماعية والقواعد المؤسسية التي تحرم المرأة. إن وجود ارتكاسات مهمة في فترة زمنية وجيزة يوحي بأن التغيرات الإيجابية ليست مستقرة ولا مستدامة. وتحتاج تلك الارتكاسات إلى إنعام النظر، من أجل فهم أكثر شمولاً للديناميات التي قد تقوض التقدم.

ومن القرائن التي تؤيد استمرار عدم المساواة بين الجنسين، ما توصلت إليه العديد من الدراسات الأخيرة من أن معدل الإناث مقارنة بالذكور في السكان قد انخفض في عدد من البلدان، شملت العديد من الدول التي يشهد نصيب الفرد فيها من الناتج الإجمالي المحلي ارتفاعاً الصين، والهند، وجمهورية كوريا وكذلك في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية.¹² وقد تنوعت أسباب هذا الانخفاض؛ فعادة ما تعكس المعدلات المنخفضة - في نوع اجتماعي معين - زيادة وفيات المواليد والأطفال من الإناث، والتي ترجع أساساً إلى الميل إلى نوع اجتماعي دون آخر عند استخدام الرعاية الصحية. ولكنها تعكس، في بعض

الاقتصادية، والقانونية، والسياسية، وكذلك في المؤسسات الثقافية (مثل المؤسسات الدينية).⁷ وما زالت قياسات التمكين في التنمية في مرحلتها المبكرة، حتى الآن، وهو ما يضيف صعوبة على التحليل الكمي لاتجاهات التمكين، كما أن هناك صعوبة موضوعية في الإمساك بعمليات التغير الاجتماعي، مثل التمكين، من خلال المؤشرات. لذلك، يجب أن يعتمد قياس التمكين، عبر الدول وخلال فترة زمنية معينة، على بدائل مبتكرة للتعرف بدقة على قدرة المرأة على تبني خيارات مجدية والتأثير في صناعة القرار. والغالب أن يقاس التمكين بنصيب المرأة من مقاعد البرلمان، وهو أحد المعايير القليلة التي تتوفر بياناتها على مستوى العالم. على أنه معيار يعوزه الكمال؛ حيث إنه لا يشي إلا بالقليل عن ما إذا كان وجود المرأة في البرلمان من شأنه أن يحدث تأثيراً في محتوى السياسات أو يشكلها. بيد أن القوة الاقتصادية للمؤسسات السياسية الوطنية في بعض البلدان على الأقل أصبحت محدودة، كما أشرنا في السابق، في حقبة الاندماج الاقتصادي العالمي.

لقد استخدمت قياسات أخرى للتمكين، بالرغم من أنها كانت أقل شيوعاً. فعلى سبيل المثال، يعكس سن المرأة والرجل عند الزواج الأول القوة التفاوضية داخل الأسرة، ولذلك تأثيره على توزيع الموارد وعلى الفرص. ولهذا المؤشر أهميته في عدد من الدول النامية التي تميل إلى الاعتماد على الزراعة، ولكنه قد يفنقر إلى اتساع الدلالة في المقارنات العالمية لاتجاهات الرفاه. وأحياناً ما يُمثل تمكين المرأة اقتصادياً، أيضاً، بنصيبها من المراكز التنفيذية والإدارية. بيد أن البيانات حول هذا المتغير محدودة، وقد تكون أكثر دلالة في الدول ذوات أسواق العمل الكثيفة، منها في الدول ذوات القطاعات الزراعية الواسعة. كذلك، يُعترف الآن بالعنف ضد المرأة كقياس لعدم التمكين؛⁸ فمثل هذا العنف يقف عائقاً أمام استخدام المرأة لقدراتها، ونفاذاً إلى الفرص. وتشير تقديرات العنف ضد المرأة، على مستوى العالم، إلى أنه سبب خطير لوفياتها، يعادل خطر السرطان بين النساء في سن الإنجاب.⁹ وبالرغم من أن من شأن البيانات الدقيقة حول العنف ضد المرأة أن تفصح لنا عن الكثير حول وضع المرأة ورفاهها، فإن شيوع عدم الإبلاغ عن الحوادث، وصعوبة تصنيف أعمال العنف في أفعال محددة، تحد كثيراً من جهود قياس هذا المتغير. لذلك، فبالرغم من قلة توفر البيانات المقارنة عبر الدول، فإن الجهود تبذل للتعامل مع هذه الفجوة.

اتجاهات الفروق بين الجنسين في النفاذ إلى الفرص والموارد

لا تتحول القدرات، بشكل تلقائي، إلى نفاذ إلى الفرص، خاصة في الاقتصادات البطيئة النمو التي قد تنشأ فيها توترات اجتماعية حول الكعكة الاقتصادية الصغيرة، بل والمتزايدة تقلصاً أحياناً. وقد تلعب الأعراف الاجتماعية في تلك الحالات دوراً مهماً في التأثير على توزيع الموارد والوظائف. فبيانات "ورلد فاليز سيرفيس World Values Surveys" لفترة 1995-1997، على سبيل المثال، تظهر موافقة نسبة مهمة من الرجال (40 بالمائة، مقارنة بـ 32 بالمائة من النساء) على أنه عندما تندر الوظائف فللرجل حق في الوظائف المتاحة أكبر من حق المرأة فيها.

وتتضح أعراف النوع الاجتماعي هذه في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أيضاً؛ حيث شهدت 13 دولة، من بين 18 دولة توفرت بياناتها، زيادة في البطالة في الفترة بين عامي 1990 و 2002. وفي كل تلك الدول، باستثناء ثلاث منها، تحملت المرأة التبعة، مع ازدياد معدلات البطالة بين النساء بهامش أكبر من مثيلتها بين الرجال.¹⁷

إن بيانات البطالة لا تكفي وحدها لتقييم الفجوة بين الجنسين في الحصول على الفرص. ويعود ذلك، جزئياً، إلى ندرة البيانات المتوفرة عن البطالة، كما يعود أيضاً إلى أن محدودية نفاذ المرأة إلى العمل المأجور عادة ما تؤدي إلى انسحابها من قوة العمل، مما يؤدي إلى معدلات بطالة منخفضة بشكل غير طبيعي بين النساء. هذا بالإضافة إلى أن المرأة قد تنتقل إلى العمل غير الرسمي فتتجه إلى العمل الحر، وكثير من هذا النوع من العمل هو، في واقع الأمر، بطالة مقنعة، على الرغم من افتقارنا إلى البيانات التي تمكن من تقدير حجم المشكلة. ومع ذلك، فلنا أن نذهب إلى أن بيانات البطالة التي بين يدينا تمثل أدنى تقدير لافتقار إلى النفاذ إلى الحصول على عمل بأجر معقول. ومن المرجح أن المعدلات الحقيقية لبطالة المرأة أعلى من ذلك، نظراً لزيادة وجودها في الأعمال المؤقتة الهزيلة الأجر في الاقتصاد غير الرسمي.

ومن بين القياسات الأخرى لنفاذ المرأة النسبي للفرص، نصيبها من العمل المدفوع الأجر. وعلى الرغم من أن هذا القياس لا يعوض، بشكل كامل، مواطن الضعف التي أشرنا إليها في البيانات، فإنه يدلنا على من تعملن مقابل راتب (في مقابل العمل الحر). وهنا، لدينا مؤشرات قوية على زيادة نفاذ المرأة النسبي إلى العمل المأجور في عدد من البلدان، على الرغم من أن هذا التقدم ليس متساوياً فيما بينها، كما أن هناك بعض الانتكاسات أيضاً. فعلى سبيل المثال، توصل تقرير عن التقدم الذي أحرز في الوفاء بالهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية

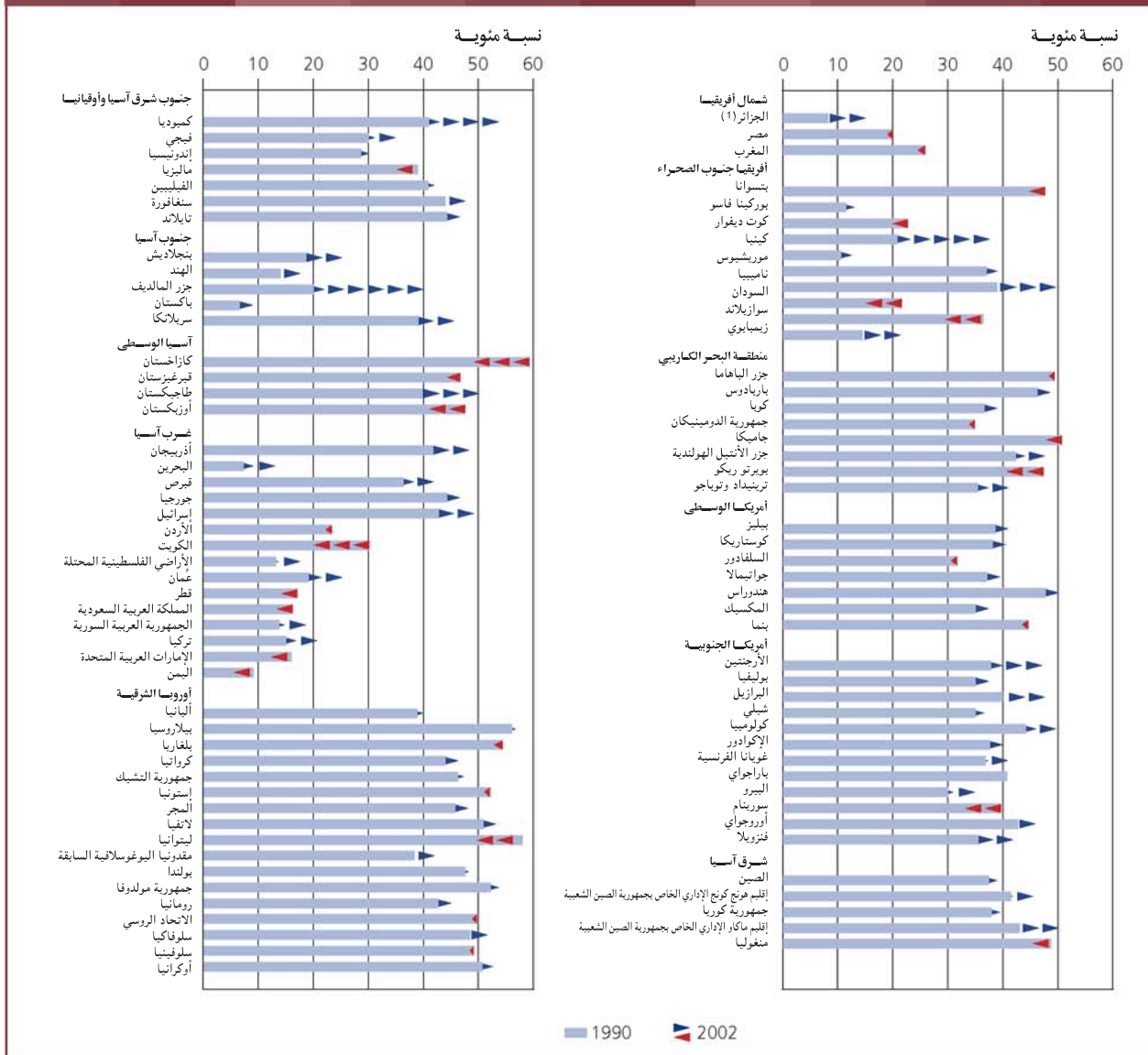
البلدان على الأقل، الإجهاض الانتقائي على أساس نوع المولود، ولإلانات النصيب الأوفر منه.¹³ ويؤكد ذلك فكرة أن النمو ليس كافياً وحده لتحسين وضع المرأة، بل إن وضعها النسبي قد يسوء بالرغم من النمو.

أضف إلى ذلك أن الإحصاءات المقيضة حول ما تضمه أفريقيا وآسيا من وفيات، وحالات إعاقة وأمراض مزمنة - قابلة للتلافي - مرتبطة بصعوبات الحمل والولادة، تؤكد أن المرأة ما زالت تفتقر إلى الحصول على الرعاية الأساسية وفي الطوارئ خلال الوضع، وكذلك إلى خدمات صحة إنجابية أكثر شمولاً.¹⁴ وبالإضافة إلى تلك المشاكل، فقد يتحول مرض نقص المناعة البشرية المكتسب / الإيدز إلى تهديد صحي خطير في أفريقيا، مع ارتفاع معدلات إصابة المرأة عن مثيلتها لدى الرجل، حيث تشكل المرأة 55 بالمائة من المصابين بالمرض.¹⁵ يؤكد ذلك استمرار الفروق في القوة بين الرجل والمرأة بعدم قدرة المرأة في العادة على حماية نفسها من الجماع أو ضمان حدوثة بشكل آمن. ويحمل الوباء المرأة بتكاليف باهظة في شكل أعمال الرعاية؛ إذ يلقي على كاهل عجائز الأسرة من النساء عبء رعاية أطفالها الميتين.

وعلى النقيض من تلك الإحصاءات، هناك العديد من الحالات التي شهدت تفوق المرأة على الرجل في العديد من نوعيات القدرات. وأكثر الحالات التي حظيت بمناقشات متكررة هي تلك التي تشهد حالياً التحاق الإناث بالمؤسسات التعليمية بمعدلات تفوق معدلات الذكور. فقد أظهر أحد التحليلات أنه في 72 من بين 191 دولة كان معدل التحاق الإناث مقارنة بالرجال في التعليم الثانوي في 2000/1999 يبلغ 1 أو أكثر، مما يعني تساوي الجنسين أو حدوث فجوة عكسية لصالح الإناث في المرحلة الثانوية من التعليم.¹⁶ هذه الإحصائية، وحدها، قد توحي بوجود مساواة أكبر بين الجنسين وتحسن في رفاه المرأة المطلق. ولكن، هناك بيانات أخرى تنقض هذا التفسير: فعلى سبيل المثال، ثلث هذه الدول الاثنتين والسبعين فقط بها معدلات التحاق إناث عالية (أكثر من 90 بالمائة)، بالإضافة إلى أن المعدلات التي تزيد عن 1 في بعض البلدان، خاصة في منطقة البحر الكاريبي، تعكس ترك الذكور للمدارس في سن مبكرة، لأسباب متعددة من بينها توفر أنشطة توليد دخل مريحة للبعض على الأقل.

وعلى الإجمال، فعلى الرغم من وجود أدلة على حدوث تقدم نحو سد الفجوات بين الجنسين، خاصة في التعليم، فمن الجدير بالملاحظة أن الفجوة بينهما في الالتحاق بمرحلة التعليم الثانوية، في بعض البلدان، قد اتسعت خلال العقد الأخير. كذلك تشير دلائل اتساع الفجوة في معدلات الإناث إلى الذكور بين السكان إلى أن التقدم غير متساو، بل ويشهد ارتكاساً.

شكل 4.1 تشغيل المرأة المأجور في القطاع غير الزراعي كنسبة من إجمالي عدد العاملين في هذا القطاع (1990 - 2002)



حواشي: لا يشمل الشكل دول غرب أوروبا أو غيرها من المجموعات الجغرافية المتقدمة. لم تشهد أي من الدول التي توفرت بياناتها في تلك المناطق ارتكاسات خاصة بالنوع الاجتماعي فيما يتعلق بالتشغيل المأجور في القطاع غير الزراعي.

(1) بيانات عن 2001 وليس 2002.

المصدر: ILO 2004c

نصيب المرأة من العمل المأجور في عامي 1990 و 2002. وتجدر الإشارة هنا إلى تلك المناطق التي يقل نصيب المرأة فيها من العمل غير الزراعي المأجور عن 25 بالمائة، وهو تحدٍ لا يزال واضحاً في بعض بلدان جنوب آسيا وغرب آسيا وأفريقيا.

-دفع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة - إلى أنه من بين 124 دولة لديها بيانات عن عامي 1990 و 2002، شهدت 81 دولة زيادة في نصيب المرأة من العمل غير الزراعي، بينما شهدت 30 دولة انخفاضاً فيه. 18 ويقدم الشكل 4.1 بيانات عن

تجعل القيام بتحليل كامل أمراً مستحيلاً. وفي ضوء البيانات المتوفرة، هناك دليل على زيادة ضيق فجوة الأجور بين الجنسين في عدد كبير من البلدان، كما أشرنا في الفصل السابق، مع وجود استثناءات مهمة. ولكن، في ضوء سد فجوات التعليم، لا يبدو أن تقلص الفجوة بين المرأة والرجل في الأجور، كان بالضرورة نتيجة لانخفاض في التمييز. والواقع أن معدلات نسبة أجر المرأة إلى الرجل قد تخفي زيادة في استغلال المرأة. وكما أشار الفصل السابق، فقد توصلت الدراسات التي أجريت على مستوى الدولة وتوخت عزل آثار تحرير التجارة، إلى ارتفاع حصة التمييز في فجوة الأجور في عدد من البلدان. إن وجود أدلة على استغلال أكبر لفجوة الأجور بين الجنسين في بعض الاقتصادات السريعة النمو - بما فيها الصين وفيتنام، وكذلك الفجوات الأوسع في شيلي - تحدد بنا إلى الاحتراز عند الحديث عن فوائد تحرير التجارة على رفاه المرأة النسبي.

يقدم الجدول 4.1 بيانات لمؤشرات مختارة على الرفاه في أمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي، وآسيا. وهي مقارنة مفيدة، حيث نكبت منطقة أمريكا اللاتينية بنمو بطيء خلال العقدين الماضيين، بينما شهدت الاقتصادات الآسيوية، باستثناءات قليلة، نمواً سريعاً، واختار العديد منها اتباع نموذج السيطرة على السوق بدلاً من الليبرالية الجديدة. وتشير البيانات إلى حدوث تحسن في العدالة بين الجنسين في مجالين من مجالات الرفاه، وهما الخصوبة والمشاركة في القوة العاملة. على أن كل المؤشرات الأخرى شهدت ارتكاسات في الاقتصادات البطيئة النمو والسريعة النمو على حد سواء. فعلى سبيل المثال، انخفضت نسبة النساء إلى الرجال بين السكان في 8 من بين 21 دولة. كذلك، انخفض معدل الالتحاق بالمرحلة الثانوية من الدراسة في العديد من الدول. وتجدر الإشارة هنا، على وجه الخصوص، إلى ازدياد سوء الفجوة في معدلات بطالة المرأة والرجل في 14 دولة في هذه المجموعة. ويتناقض ذلك مع ارتفاع معدلات نسبة مشاركة النساء إلى مشاركة الرجال في القوة العاملة، وهو ما قد يوحي بأنه بالرغم من تزايد أعداد النساء الباحثين عن العمل، فإن عدد من تستطعن الحصول على عمل منهن أقل من عدد من يستطيعهن الرجال.

اتجاهات التمكين

معظم المؤشرات المستخدمة لقياس التمكين، مؤشرات بديلة - غير مثالية في معظم الأحيان - يمكن أن تلقي بعض الضوء على درجة التغير في قدرة المرأة على التأثير في صناعة القرار في الشؤون التي تؤثر على حياتها، وكذلك على حياة الآخرين. وأكثر المؤشرات استخداماً هو نصيبها من مقاعد البرلمان

كما أشرنا في الفصل الثالث، فقد بدأ انخفاض نصيب المرأة في الوظائف الصناعية أيضاً، في الاقتصادات نصف الصناعية الناضجة، أوائل التسعينيات تقريباً.¹⁹ وقد أدى ببطء النمو - أو انخفاض نصيب المرأة من الفرص المتاحة في قطاع الصناعة - بالمرأة إلى الانسحاب من قوة العمل أو الانتقال إلى العمل في قطاع الخدمات. على أن مدى توفير الانتقال إلى العمل في قطاع الخدمات لعمل محترم، لا يزال غير واضح. ففي بعض الحالات، انتقلت النساء المتقدمات في التعليم إلى العمل في الخدمات المالية، حيث ظروف العمل ملائمة في العادة. واتسع عمل المرأة أيضاً في وظائف قطاع خدمات التصدير، مثل المعلوماتية، وتشغيل البيانات، ومراكز الاتصالات. وعلى الرغم من أن ظروف العمل في تلك الوظائف قد تبدو أحياناً أكثر ملائمة مما هي عليه في التصنيع من أجل التصدير، فإن الضغط إلى أسفل على الأجور يتشابه مع حاله في وظائف الصناعة من أجل التصدير، حيثما وضع التنافس بين الدول النامية حدوداً قاسية على قدرة المرأة على التفاوض وعلى أجرها.²⁰

هناك قطاع خدمات تصديرية آخر بدأ يستقطب أعداداً لا بأس بها من العاملات، ونقصد به قطاع صناعة السياحة. وبينما قد تكون الظروف ملائمة في وظائف القطاع الرسمي، فإن العمل عادة ما يكون هنا موسميًا وغير آمن. كذلك، هناك من النساء، خاصة من الحاصلات على شهادة التعليم الثانوي أو ما دونه، من لا تستطعن أن تعثرن على وظيفة في القطاع الصناعي فتقبلن بالعمل في قطاع الخدمات: حيث يتسم العمل، في بعض الأحيان، بعدم الاستقرار وضعف الأجر، أو الاعتماد على "العمل الحر" بأي شروط.

تتسم البيانات المتوفرة عن التشغيل الزراعي بالقلّة والتناثر، ولكن هناك بعض الأدلة على أن نصيب المرأة من العمل في هذا القطاع قد تزايد. وقد يعود ذلك، في جانب منه، إلى التوسع في زراعة محاصيل التصدير عالية العائد في مختلف المناطق، بما فيها آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء، إلى جانب أمريكا اللاتينية على وجه الخصوص: حيث تعمل النساء عادة كعمالة مؤقتة بأجر (انظر الفصل السادس).²¹ وفي بلدان أخرى، بما فيها بلدان أمريكا الوسطى، وبعض البلدان الأفريقية، أدت هجرة الرجال إلى زيادة أعداد الأسر التي تقوم المرأة على شؤونها، وبالتالي إلى مشاركتها في الزراعة (انظر الفصل السادس). وعادة ما يكون لذلك أثر شديد القسوة على عبء عمل المرأة، وهو ما يؤكد حقيقة أن مجرد زيادة نصيب المرأة من العمل ليس مؤشراً أكيداً على تحسن وضعها.

وعلى الرغم من أن البيانات الخاصة بفجوة الأجور قد تكون مفيدة في تقييم فرص المرأة النسبية، فإن ندرة تلك البيانات

جدول 4.1 التغييرات في مؤشرات المساواة بين الجنسين في الرفاه (1970-1999)

نسبة الإناث إلى الذكور في معدلات البطالة (3)	نصيب المرأة في العمل غير الزراعي (2)	نصيب المرأة في القوة العاملة	نسبة الإناث إلى الذكور في إجمالي سنوات التعليم	نسبة الإناث إلى الذكور في الالتحاق بالمرحلة الثانوية من التعليم	الخصوبة	نسبة الإناث إلى الذكور في السكان (1)	
0.11	3.69	7.84	0.06	-0.06	-0.6	0.05	الأرجنتين
0.61	-1.74	7.16	0.10	-0.10	-1.3	0.01	جزر البهاما
0.08	1.97	6.02	-0.04	0.03	-1.3	-0.06	بربادوس
0.43 ⁽⁴⁾	-7.44	3.16	-0.08	-0.08	-3.8	-0.03	بيليز
0.35	2.05	5.90	0.18	0.15	-2.6	-0.02	بوليفيا
0.66	3.04	11.74	-0.08	0.14	-2.8	0.02	البرازيل
-0.17	0.73	10.84	0.03	-0.13	-1.8	-0.01	شيلي
-0.06	5.89	14.24	0.28	0.14	-2.9	0.01	كولومبيا
0.13	-	12.70	0.00	0.05	-2.4	0.01	كوستاريكا
0.36	-6.28	8.24	0.08	-0.11	-3.3	0.00	جمهورية الدومينيكان
-0.19	2.64	9.18	0.09	0.19	-3.2	0.00	الإكوادور
-1.42	2.98	15.42	0.32	0.08	-3.2	0.05	السلفادور
-0.14	2.37	9.10	-0.20	0.33	-3.3	0.00	هندوراس
-0.13	2.24	3.20	0.04	0.05	-2.9	-0.03	جاميكا
-0.19	1.66	13.80	0.27	0.39	-4.1	0.05	المكسيك
0.17	0.09	9.82	0.00	-0.05	-2.7	0.02	بنما
-0.06	1.86	3.40	0.10	0.02	-3.4	-0.04	باراجواي
-	-	8.66	0.16	0.17	-3.4	0.03	البيرو
0.05	4.25	4.50	0.11	0.01	-1.8	-0.02	ترينيداد وتوباغو
0.17	4.25	15.24	0.04	0.15	-0.7	0.05	أوروغواي
0.43	4.60	13.96	0.04	0.35	-2.5	0.01	فنزويلا
-0.32	5.76	2.30	0.24	0.28	-2.4	0.03	إقليم هونغ كونغ الإداري الخاص بجمهورية الصين الشعبية
-	-0.20	10.38	0.21	0.44	-2.9	0.00	إندونيسيا
0.09	1.08	9.10	0.21	0.35	-2.7	0.00	جمهورية كوريا
-	0.68	6.68	0.34	0.42	-2.4	-0.01	ماليزيا
-0.42	0.17	4.78	0.03	0.07	-2.2	0.00	الفلبين
0.34	-0.96	13.16	0.22	-0.02	-1.6	0.04	سنغافورة
-0.88	-2.70	11.40	0.04	0.00	-2.1	0.11	سريلانكا
-0.14	1.73	-1.88	0.11	0.16	-3.5	0.00	تايلاند

حواشي: تم حساب المؤشرات على أساس الفرق بين قيمة المؤشر سنة 1999 وقيمتها سنة 1970 (إلا إذا ذكر تاريخ آخر). فعلى سبيل المثال، ارتفعت نسبة الإناث إلى الذكور في السكان في الأرجنتين بـ 0.05 نقطة (من 0.99 سنة 1970 إلى 1.04 سنة 1999).

(1) تُعرف النسبة من السكان في هذه الحالة بأنها عدد الإناث / عدد الذكور.

(2) البيانات عن التغيير في نصيب المرأة في الوظائف غير الزراعية هي بيانات عن الفترة من 1990 إلى 2000 أو أقرب سنة متاحة بياناتها.

(3) البيانات عن التغيير في نسبة بطالة النساء إلى بطالة الرجال عن الفترة من 1990 إلى 1999.

(4) البيانات تعبر عن تغير المعدلات من 1993 إلى 1999.

المصدر: ILO2004b; ECLAC 2004; World Bank 2004b; Seguino 2003a; 2002.

البيانات التي تُقيّم حقوق المرأة السياسية (مقيسة بالحق في التصويت والمشاركة في النظام السياسي على قدم المساواة مع الرجل) والحقوق الاجتماعية (الحق في نصيب متساو في الميراث، وتساوي القدرة على الدخول في علاقة اختيار مع الشريك). وقد توصلت طائفة متنوعة من تقارير الأمم المتحدة - اعتماداً على البيانات المتاحة على نطاق واسع - إلى أن نصيب المرأة من

(انظر القسم الثالث). وقد نتوقع أن ذلك، مع حصولها على إمكانات وفرص في مجالات أخرى، من شأنه أن يُحسن وضع المرأة وقدرتها على الانتقال إلى كيانات صناعة القرار داخل المؤسسات الاقتصادية والسياسية. وقد كانت هناك ابتكارات أخرى في قياس التمكين عبر طائفة واسعة من الدول، شملت شيوع استخدام وسائل منع الحمل، وكذلك العديد من قواعد

المهم لسياسة الاقتصاد الكلي على النتائج الخاصة بالنوع الاجتماعي، والمساحة المحدودة للتفاوض حول وصفات السياسات الأساسية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فلا يبدو أن أوراق استراتيجية تقليص الفقر يمكن أن تمثل سبيلاً مثمراً لتمكين المرأة.

استراتيجيات الاقتصاد الكلي الرامية إلى تحقيق تنمية عادلة بين الجنسين

يتطلب التحرك نحو العدالة بين الجنسين في الرفاه سياسات تحسّن قدرات المرأة وفرصها في القيام على شؤونها وشؤون أسرته. ويتركز الهدف، عند السعي لتحقيق أهداف القدرة وكسب الرزق، في رفع رفاه المرأة المطلق، وكذلك رفاهها النسبي مقارنة بالرجل، بحيث يحسّن ذلك من قدرتها التفاوضية داخل الأسرة وداخل المؤسسات الاجتماعية الأخرى. ربما يكون من المنطقي أن نتوقع حدوث تحسن في رفاه المرأة وتقلص في مختلف أوجه عدم المساواة بين الجنسين، على النحو الأفضل، عندما يكون هناك نمو اقتصادي سريع نسبياً، واستقرار في الاقتصاد الكلي، وبيئة اقتصادية خارجية ملائمة، مما يوسع من فرص العمل الرسمي، وإعادة توزيع الضرائب والإنفاق العام، والسياسات الاجتماعية التي تعمل لصالح المرأة.

تحسين رفاه المرأة وتقليص عدم المساواة بين الجنسين: هل يكفي النمو الاقتصادي السريع وحده؟

إن التقدم الملحوظ الذي حدث في بعض مجالات الرفاه، والفشل في تحقيق تقدم كاف في مجالات أخرى، يفرضان علينا ضرورة فهم العوامل التي ساهمت في سد فجوات الرفاه بين الجنسين، وبالذات، ما إذا كان سد الفجوة قد جاء نتيجة للعلومة واتجاهات التشغيل، أم أن المؤثر الأكبر تمثل في عوامل أخرى من قبيل السياسات والحركات الاجتماعية التي تدعم المساواة؟ لقد حاول عدد من الدراسات أن يستخلص الآليات السببية التي أدت إلى تغيرات في مؤشرات الرفاه.

تلك المقاعد في العديد من دول أفريقيا جنوب الصحراء، بشكل ملحوظ، خلال الفترة نفسها، في ظل ركود اقتصادي في تلك الدول. وفي ظل التأثير الكبير للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على السياسات الاقتصادية الوطنية، تقلصت سلطة البرلمانات على تحديد تلك الأمور، في كثير من الأحيان، خاصة مع التزام العديد من البلدان حالياً باتفاقيات دورة أوروغواي- الملزمة قانوناً - في ظل منظمة التجارة العالمية، والخاصة بالشؤون التجارية. على أن البنك الدولي قد بذل جهوداً لتحسين المشاركة في صناعة القرار السياسي من خلال "أوراق استراتيجية تقليص الفقر". وبشكل أكثر تحديداً، ففي مقابل تقديم المساعدات المالية إلى الدول النامية، يتوقع من حكوماتها أن تعد استراتيجيات لتقليص الفقر، وأن تحدد موارد الميزانية اللازمة لتنفيذ تلك الاستراتيجيات، وأن تضع إطار مراقبة لتقييم تحقيق الأهداف الاستراتيجية، وذلك على أن يتم وضع تلك الاستراتيجية من قبل الحكومة وبالتشاور مع المجتمع المدني.

وبالرغم من وجوب وضع "أوراق استراتيجية تقليص الفقر" من خلال عملية تشاورية، فقد لوحظ توجيه انتقادات لطبيعة المشاركة في هذه العملية. فكثيراً ما لا يشارك المشرعون الوطنيون في تقرير المحتوى السياسي لتلك الاستراتيجيات، كما ذهب بعض المراقبين إلى أن مشاركة المجتمع المدني لا تُترجم إلى تأثير. لقد لوحظ انخفاض عام في مستوى التشاور مع جماعات المرأة خلال عملية إعداد أوراق استراتيجية تقليص الفقر، مما حدّ من دور المرأة في صناعة القرار. وبدلاً من أن تسهل تلك الوثائق من الحوار الديمقراطي حول سياسات الاقتصاد الكلي، اشتملت في الكثير من الأحيان، على سياسات الاقتصاد الكلي التي سنّها صندوق النقد الدولي للدول المقترضة.²² لقد توصلت مراجعة قسم النوع الاجتماعي في البنك الدولي لخمس عشرة ورقة مؤقتة من أوراق استراتيجية تقليص الفقر، وثلاث ورقات نهائية، في أوائل 2001 إلى أن أقل من نصفها ناقش قضايا النوع الاجتماعي بمستوى ما من التفصيل عند تشخيصها للفقر. وأقل من ذلك العدد ضمن تحليل النوع الاجتماعي في أقسام تلك الأوراق الخاصة باستراتيجيته لتقليص الفقر، وتخصيص الموارد، والمراقبة والتقييم. على أن قضايا النوع الاجتماعي تم تضمينها على نحو أفضل في قطاعات الصحة، والتغذية والسكان، وإلى حد ما، قطاع التعليم أيضاً. بيد أن النوع الاجتماعي لم يظهر كقضية قائمة بذاتها في سياسة الاقتصاد الكلي والتنمية. وقد توصل التقييم المستقل لأوراق استراتيجية تقليص الفقر إلى نتائج مماثلة.²³ وفي ضوء التأثير

يأخذ في اعتباره الفجوات بين الجنسين في الرفاه. بيد أن التأثير القوي للنتائج الإجمالي المحلي على دليلي "التنمية البشرية" و"تنمية النوع الاجتماعي" ينسف قدرة هذا الدليل الأخير على الإمساك بأوجه عدم المساواة بين الجنسين، وبالتالي يفشل هذا القياس في الإفلات من طغيان الناتج الإجمالي المحلي عند تقييم الرفاه. وهناك مقياس آخر يستخدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهو "مقياس تمكين المرأة"، والذي يرصد مدى المساواة بين الجنسين في القوة الاقتصادية والسياسية. وعلى الرغم من أنه متميز عن دليل تنمية النوع الاجتماعي (الذي يركز أساساً على القدرات الأساسية ومستويات المعيشة)، توزن القيم في هذا المقياس أيضاً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فيخضع المقياس بالتالي لنفس الانتقادات الموجهة إلى دليل تنمية النوع الاجتماعي.

لقد تم تطوير أدلة مركبة أحدث، قائمة، فقط، على قياس الفجوات بين الجنسين في القدرات، والفرص، والتمكين. ومن بين تلك الأدلة المركبة، "المؤشر المعياري للمساواة بين الجنسين"، والذي يقوم على خمسة مقاييس للرفاه النسبي، وهي: (1) التعليم مقياساً بمعدلات إجادة القراءة والكتابة ومعدلات الالتحاق بمرحلي التعليم الابتدائية والثانوية، و(2) نسبة الأعمار المتوقعة للنساء مقارنة بالرجال، و(3) معدلات المشاركة النسبية في القوة العاملة، و(4) نصيب المرأة في المناصب التقنية والمهنية، والشؤون الإدارية والإدارة، و(5) نصيب المرأة من مقاعد البرلمان.²⁵

لقد توفرت إحدى الدراسات - اعتماداً على هذا المؤشر الشامل المركب للرفاه - على دراسة العلاقة بين مؤشر المساواة بين الجنسين المركب في "المؤشر المعياري للمساواة بين الجنسين" من جهة، ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى، في الفترة بين عامي 1975 و 1995، في 95 دولة مقسمة إلى أربع مجموعات (أو ربيعات)، تتراوح من الأفقر إلى الأغنى من حيث نصيب الفرد من الدخل.²⁶ وبوجه عام، تتشابه البنية الاقتصادية داخل كل مجموعة، وهناك قاعدة عامة تتمثل في أنه كلما ارتفع نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي كلما كانت الدولة أكثر تصنيعاً في المجموعة. ويعتبر أسلوب تقسيم الدول هذا، حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أسلوباً مفيداً في تقييم العلاقة بين النوع الاجتماعي والنمو حسب مستوى التنمية، لأن دور المرأة في الاقتصاد يختلف

بيد أن تحليل البنك الدولي لم يأخذ في الاعتبار حقيقة أن الفترة الأخيرة من الاندماج الاقتصادي العالمي لم يكن لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي (انظر الفصل الثاني). هذا بالإضافة إلى أن حجة البنك تقوم على أساس تجريبي محدود، يتمثل في أن هناك علاقة إيجابية بين تحسن معدلات النوع الاجتماعي في الالتحاق بالمرحلة الثانوية من التعليم والعمر المتوقع من جهة، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى، ولكنه لا يُقيم آثار التنمية الاقتصادية والنمو على الجوانب الأكثر "اقتصادية" في رفاه المرأة، مثل نصيبها من الوظائف، أو الفجوات بين الجنسين في الأجور، أو المتغيرات الأخرى التي تقيس نفاذ المرأة النسبي إلى الدخل.

ومن أهم ما يغيب عن تحليل البنك الدولي، نقطة أن معظم مكاسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (عدا في بعض الاقتصادات الآسيوية) قد حدث في حقبة ما قبل العولمة.²⁴ والنتيجة أن البيانات لا تظهر سوى العلاقة بين النمو في حقبة ما قبل العولمة وتساوي الجنسين في القدرات اليوم، ثم لا تقول لنا شيئاً عن الكيفية التي يمكن لسياسات المستوى الكلي أن تؤثر بها على الرفاه.

من الواضح، إذن، أن المعلومات التي يمكن استقاؤها من مؤشر واحد للرفاه تنسم بالمحدودية. هذا بالإضافة إلى أن اعتماد نوعية واحدة من المؤشرات لتتبع التقدم في رفاه المرأة عبر فترة من الزمن، يتسم بالمحدودية أيضاً. ويرجع ذلك إلى أنه بينما قد يحدث تحسن في بعض مجالات الرفاه، فقد يترافق ذلك مع ارتكاسات في مجالات أخرى. لذلك فقد تم تطوير قياسات مركبة للرفاه تجمع المجالات الثلاثة معاً (القدرات، والفرص، والتمكين)، من أجل تحقيق هذا الهدف، ولتسمح بعقد مقارنات على المستوى الدولي، وهناك العديد من تلك القياسات متبع حالياً.

يستخدم "دليل تنمية النوع الاجتماعي" على نطاق واسع، ويقوم على الضبط مع "دليل التنمية البشرية"، ليعكس درجة المساواة بين الجنسين. فالترتيب في دليل التنمية البشرية - والقائم على قياس العمر المتوقع، والتعليم، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي - ينزل بالمرتبة بحسب درجة عدم المساواة بين الجنسين في القدرات الأساسية. وبهذا المعنى، فدليل تنمية النوع الاجتماعي ليس قياساً لعدم المساواة بين الجنسين في حد ذاتها، ولكنه بالأحرى قياساً للتنمية البشرية

بذاتيهما لدفع المساواة بين الجنسين؛ ولن تتوفر إجابة أكثر حسماً إلا بإيجاد قواعد بيانات أفضل واستمرار الأبحاث والتحليلات.

المزيد من أدوات السياسة لتحسين المساواة بين الجنسين

إن تطوير سياسة اقتصاد كلي عادلة بين الجنسين - كما هي الحال في كل صياغات سياسات الاقتصاد الكلي الناجحة - فنٌ بمعنى ما، من حيث إنه ليست هناك وصفة بسيطة له. فالخيارات السياسية التي يتم تبنيها بالفعل، والزخم الذي يتسم به السعي لتنفيذ مختلف أجزاء نفس حزمة السياسات، وترتيب تلك الأجزاء، تعتمد جميعها على طائفة واسعة من العوامل. وتشمل تلك العوامل تاريخ الدولة واستيعاب البني السياسية والاجتماعية والاقتصادية للتجربة التاريخية، ووضع الدولة في النظام العالمي، ومجموعة القوى الاجتماعية والسياسية. لذلك، ينبغي أن يتحاشى أي اقتراح للبدائل تقديم علاج "واحد يصلح للجميع"، كما حاولت الأساليب الأصولية أن تفعل.

ومع ذلك، فقد يكون من المفيد أن يركز تقرير، كتقريرنا هذا، الاهتمام على الأهداف المشتركة، وأن يدعم وجهة النظر القائلة بتوفر طائفة واسعة من أدوات السياسة التي يستطيع مختلف الفاعلين السياسيين الاختيار من بينها، وفقاً لظروف كل منهم. هذا بالإضافة إلى أن السياسات التي يتم تبنيها يجب - كقاعدة عامة - أن تولي حساسية خاصة لقضايا الإنتاج، والتوزيع، والحماية الاجتماعية، وما تنطوي عليه من مطالب وآثار خاصة بالنوع الاجتماعي. ويجب أن نضع في أذهاننا، عند التفكير في السياسات في كلٍّ من تلك المجالات، أن اكتشاف الحساسيات محدد مهم من محددات النجاح، حتى تعمل السياسات كلها في الاتجاه نفسه، أو على الأقل، لا تعمل لتحقيق أهداف متعارضة. أما وقد أوضحنا ذلك، فهناك بعض المبادئ الإرشادية الواضحة التي تجدر الإشارة إليها. فالسياسة الفعالة تتطلب أن يكون عدد أدوات السياسة مساوياً - على الأقل - لعدد الأهداف المراد تحقيقها. وهو ما يتطلب وجود توليفة مبتكرة من الاستراتيجيات التي تؤمّن فوائد القواعد التنظيمية دون أن تنسف المكاسب المحتملة لتحرير السوق. ويستند ذلك إلى الاعتراف بأن التحرير يمكن - في الظروف المناسبة - أن يفرز مكاسب في شكل زيادة الفاعلية والفرص، ولكنه ينطوي أيضاً على تكاليف اقتصادية واجتماعية.

باختلاف البنية الاقتصادية، وبالتالي فلنا أن نتوقع اختلاف تأثير النمو على المساواة بين الجنسين أيضاً. وقد ربطت الدراسة بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة بين عامي 1975 و 1995 من جهة ومؤشر الرفاه المركب في مجموعات الدول نفسها من جهة أخرى، للوقوف على مدى تحقيق معدلات النمو الأعلى لأداء أفضل في تحقيق مساواة أعلى بين الجنسين، فتوصلت إلى نتائج مختلطة. فهناك ارتباط إيجابي في مجموعتي "ثالث أعلى دخل" و "أعلى دخل"، بينما هناك ارتباط سلبي بين النمو والمساواة بين الجنسين في الرفاه في مجموعتي "الأقل دخلاً" و "ثاني أعلى دخل". وهو ما يشي بأنه في المجموعتين الأخيرتين (أي أفقر الدول من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والتي تضم، على نطاق واسع، الاقتصادات الزراعية التي تعتمد على تصدير السلع الأولية، والاقتصادات الآسيوية والأمريكية اللاتينية نصف التصنيعية) تمثل أسوأ أداء، فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، في الدول الأسرع نمواً بين عامي 1975 و 1995، أي خلال فترة تزايد الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وقد أظهرت الدراسات الإقليمية القليلة التي أجريت مؤخراً على هذا الموضوع نتائج مشابهة. فبالرغم من تقلص بعض فجوات الرفاه في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لم يكن التقدم متساوياً على مجموعة من تسعة مؤشرات، بل وازدادت الظروف سوءاً في بعض الحالات. وحيثما حدث ذلك، لم يكن للنمو الاقتصادي أثر مفيد على المساواة بين الجنسين، بل ويبدو أن أثره كان سلبياً على بعض المؤشرات. وعلى النقيض من ذلك، أدى نمو الإنفاق الحكومي ونصيب المرأة من القوة العاملة إلى آثار إيجابية. وفي آسيا، هناك من الأدلة ما يشير إلى أن الدول صاحبة أفضل أداء في سد الفجوات بين الجنسين في الرفاه، مقيسة بمؤشر مركب، هي تلك التي كانت لها أبطاً معدلات النمو الاقتصادي في الفترة بين عامي 1970 و 1990. 27. على أن كل تلك النتائج يجب أن يُنظر إليها بحذر، وأن نتذكر دائماً، ضعف قاعدة البيانات التي تعتمد عليها المؤشرات. هذا بالإضافة إلى أن الربط بين مختلف الظواهر (المعتبرة من خلال علاقات الربط) لا يوصلنا بالضرورة إلى علاقات السببية، بل وقد يُعزى في الواقع إلى علاقة أخرى غير محددة. ومع ذلك، فهذه النتائج توفر المزيد من الأدلة التي تدعم مختلف الحجج التي تذهب إلى أن النمو الاقتصادي والتغيير الهيكلي ليسا كافيين

الشديد على الإنتاج وتصدير السلع والمنتجات الكثيفة العمالة المنخفضة القيمة. وتشمل التدابير السياسية التي تساعد على التغلب على تلك القيود حماية السوق، والترويج الانتقائي للسلع التي ينتظر زيادة الطلب العالمي عليها مع زيادة الدخل، ودعم الأبحاث والتطوير، والتخصيص الانتقائي للائتمان، والتدابير التي من شأنها دفع الربط بين القطاعات، وسياسات سوق العمل وغيرها من السياسات التي من شأنها تحسين تكوين رأس المال البشري. ولو أريد للدول النامية أن يكون باستطاعتها الاختيار من بين طائفة أوسع من أدوات السياسة، فسيطلب الأمر إحداث تغييرات في قواعد التجارة والقواعد المتعلقة بها، والمتجسدة في اتفاقيات دورة أورجواي. فهذه الاتفاقيات تقيد مجموعة الخيارات السياسية وتمنع الدول النامية من استخدام عدد من الأدوات السياسية التي قد تدفع تنميتها الصناعية في الوقت التي تجد تلك الدول نفسها فيه أحوج ما تكون إلى "مساحة" سياسية أوسع.

أضف إلى ذلك أننا لو تذكرنا أن سياسات الدول المتقدمة صناعياً تؤثر تأثيراً كبيراً على آفاق التنمية في الدول النامية، فسنعي أن على تلك الدول أن تدخل تغييرات ضخمة في سياساتها، تشمل رفع معدلات النمو بها لرفع مستوى إجمالي الطلب العالمي، وتفكيك حمايتها لأسواقها ودعمها الكبير للمنتجات الزراعية، والذي ينتج عنه "إغراق" الأسواق الخارجية بتلك المنتجات، على حساب الدول النامية على وجه الخصوص.

ومع ذلك، فبالرغم من أن مثل تلك التغييرات في السياسة الكلية والوسطى، يُتوقع أن تدفع النمو والتنمية والتغيير الهيكلي، فهي لا تضمن وحدها وبذاتها تحسين رفاه المرأة أو - على نحو أكثر تحديداً - دفع التقدم السريع نحو المساواة بين الجنسين؛ فلن يحدث هذا إلا لو تخلل تحليل دقيق للنوع الاجتماعي كل مستويات وأفرع صناعة السياسة الحكومية، وذلك من أجل التعرف على آثار الاستراتيجيات والسياسات على النوع الاجتماعي، وتحديد المستوى أو النقطة التي يصبح فيها التدخل بسياسات تساوي بين الجنسين مُجد وفعال.

إن كون التغيير في إطار الاقتصاد الكلي لا يحدث، بالضرورة، تحسناً كبيراً في الجوانب الأساسية لرفاه المرأة، يتضح بجلاء عند النظر إلى سوق العمل. فسوق العمل يختلف اختلافاً بيناً عن الأسواق الأخرى، على الأقل لأن العمالة المتبادلة بها عمالة بشر ذوي وعي، وهويات شكلها المجتمع. في هذه السوق يتضح تقسيم النوع الاجتماعي بما يعكس القيم والأعراف الاجتماعية كأوضح ما يكون. ويعتبر سوق العمل، في العديد من المجتمعات

ويتمثل دور هذه القواعد التنظيمية في تقليص تلك التكاليف إلى الدرجة التي يصبح معها الأثر النهائي: بيئة اقتصادية يتمتع فيها رأس المال بالمرونة في إنتاج مستويات معيشة أعلى، ولكن دون فرض تكاليف على جماعات ضعيفة. هذا بالإضافة إلى أن الدولة يجب أن تكون أمامها مساحة الحركة اللازمة التي تستطيع من خلالها توفير آليات فعالة لتوفير الحماية الاجتماعية، إذا ما شعرت بعض الجماعات بأنها لا تشارك في المكاسب أو وجدت وضعها يزداد سوءاً إلى حد كبير. وكما أشير من قبل، فسياسات الاقتصاد الكلي في العقدين الأخيرين لم تقلص فقط من عدد أدوات السياسة المتاحة أمام الدولة، بشكل كبير، ولكنها قلّصت أيضاً من قدرات الدولة على التعامل مع النتائج الاجتماعية المعاكسة والأدوات المتاحة لتنفيذ ذلك.

من الواضح أنه لو أريد تبني أجندة أوسع تضع المساواة بين الجنسين في موقع القلب من سياسات التنمية الاقتصادية والتغيير الهيكلي، فهناك حاجة إلى طائفة أوسع من الأدوات، تشمل بعض الأدوات المصممة خصيصاً للتعامل مع أوجه عدم المساواة والقيود الخاصة بالنوع الاجتماعي.

يتضح مما ناقشناه في الفصول الثلاثة الأولى أنه، فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي والنوع الاجتماعي، لم ينتج عن أسلوب التقيد النقدي والتقصيف المالي للسياسات الأصولية أو الليبرالية الجديدة، والتجارة الحرة وتدفق رؤوس الأموال، توفير بيئة تشجع على اتساع نطاق التنمية أو التحسن الكبير في رفاه النوع الاجتماعي والمزيد من المساواة بين الجنسين. وهناك دعم متزايد، بين الاقتصاديين، لسياسات الاقتصاد الكلي البديلة التي تولي مزيداً من الاهتمام للأهداف التنموية والاجتماعية، مع استهدافها لتحقيق استقرار في الاقتصاد الكلي. وقد تشمل التغييرات في اتجاه السياسة على سياسات نقدية ومالية أكثر توسعاً، وسياسات ضريبية توفر للحكومة عائدات مناسبة لتمويل النفقات الاجتماعية وإصلاح ما تآكل من قدرة الدولة الحمائية، وسياسات تتوخى استراتيجيات انتقائية في التحرير وتدفق رؤوس الأموال والتجارة، وقواعد تنظيمية لتدقيق رؤوس الأموال تتحاشى عدم الاستقرار الشديد في التشغيل وأسعار الصرف. وبشكل أكثر تحديداً، ينبغي أن تكون التجارة وسياسة الاستثمار الأجنبي المباشر أداة للتنمية، بدلاً من أن تسعى إلى تحقيق تحرير التجارة وتدقيق رؤوس الأموال بوصفها أهدافاً قائمة بذاتها. بالإضافة إلى ذلك، هناك طائفة من التدابير السياسية التي عادة ما يقال لها "السياسة الصناعية"، والتي تعتبر أساسية لدفع التحول عن الاقتصاد المكبل بتقلبات ومحدوديات التركيز

بسياسات ضريبية تدر مستويات أعلى من الدخل الحكومي (مع حساسيتهما بقدر الإمكان تجاه النوع الاجتماعي) لا يؤدي بالضرورة إلى استخدام أكثر عدلاً بين الجنسين لتلك الموارد. ولضمان مساواة أكبر بين الجنسين في الإنفاق على التعليم والصحة، على سبيل المثال، وضمان إفادة المرأة من الآليات التي تدفع الأمن الاجتماعي، يجب وضع أهداف سياسة "نوع اجتماعي"، وآليات لتنفيذها، على نحو يضمن توجيه الإنفاق العام إلى تلك المجالات، وتوفير البنية التحتية والخدمات التي تسهم في تقليص وقت عمل المرأة غير المدفوع الأجر.

ويمكن أن يسهم تزايد وجود المرأة في الهيئات الحكومية في إيجاد مساواة أكبر للحكومة تجاه مصالح النوع الاجتماعي. وتعتبر مراجعات الميزانية التي تتحرى مصلحة النوع الاجتماعي من وسائل دفع المساواة أيضاً. فيمكن استخدام هذه المراجعة لاستعراض وتحليل الميزانيات والنفقات الوطنية لتحديد الجماعات التي تفيد من السياسات النقدية، وما إذا كانت تنطوي على توجهات ضد المرأة، خاصة نساء الأسر المنخفضة الدخل. ويتمثل الهدف الأسمى لتلك الجهود في جعل السياسة الاقتصادية، وخاصة الإنفاق العام، أكثر استجابة لاحتياجات المرأة.

ويمكن أن تدرس مراجعة الميزانية من زاوية النوع الاجتماعي آثار الإنفاق العام على العمل غير المأجور. فقد تتوصل، على سبيل المثال، إلى أن للإنفاق على الرعاية الصحية مردود على وقت عمل المرأة غير المأجور. وقد يكون لتطبيق رسوم الاستخدام على السلع الأساسية مثل الماء والكهرباء آثار مشابهة. وعلى ذلك، فمراجعة الميزانية من زاوية النوع الاجتماعي تجعل آثار تلك السياسات على النوع الاجتماعي أكثر شفافية، فتسمح بذلك بنقاش اجتماعي ووعي أوسع بآثار مثل تلك الخيارات السياسية، فتلعب بذلك دور الأداة المهمة التي تضمن دفع الإنفاق العام للعدالة بين الجنسين.

وأخيراً، تعتمد تلك التغييرات على تعبئة المرأة في مختلف الدوائر وعلى مختلف أهدافها. فالتركيز على الحقوق الأخلاقية والإنسانية ليس كافياً، وكذلك لا يكفي أيضاً تقديم الدليل التجريبي على اختلافات الجنسين في القدرات، والفرص، والنتائج. فمن أجل تحسين احتمالات تحسن رفاه المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين يجب أن تقوم قضية المرأة على تحليل رصين، ورؤية واضحة للمواضع التي ينبغي التدخل فيها بالسياسات، والتعبئة الفعالة التي تطالب الدول بالوفاء بالوعود السياسية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

أيضاً، نقطة الدخول إلى العديد من الحقوق الاجتماعية، والاندماج الاجتماعي، وإحساس المرء بقيمته وكرامته.

إن مدى قدرة النمو الاجتماعي، والتغيير الهيكلي والتحديث التكنولوجي على الاتساع بفرص المرأة في العمل وقدرتها على إدراك الدخل يعتمد على عاملين حاسمين. فهو يعتمد، أولاً، على تآكل الأعراف، وإزالة أوجه التمييز، المسؤولة عن استمرار التقسيم على أساس النوع الاجتماعي في سوق العمل. ولكنه يعتمد أيضاً على إزالة القيود الهيكلية المفروضة على قدرة المرأة على الاستفادة من فرص سوق العمل المتزايدة اتساعاً. ومن أهم تلك القيود افتقار المرأة النسبي إلى التعليم والمهارات المناسبة، ومسؤولياتها الأكبر، نسبياً، عن تقديم الرعاية غير المدفوعة الأجر. وعلى الإجمال، ينبغي أن تنطوي سياسات سوق العمل الفعالة، من زاوية النوع الاجتماعي، على أكثر من مجرد خلق وظائف أكثر.

لو أريد إصلاح أوجه عدم المساواة بين الجنسين في سوق العمل؛ فعلى المجتمع ككل أن يبحث عن وسائل محددة لإحداث التقدم نحو توازن أكبر بين تقديم العمل غير المأجور والمأجور، وكذلك لتيسير حدوث مساواة أكبر بين الجنسين في مجالي العمل. على أن ذلك يبقى - كما يوضح القسم الثاني من هذا التقرير - تحدياً، حتى في العديد من الدول الصناعية المتقدمة. هذا بالإضافة إلى أن النمو الاقتصادي لو أريد له أن يُقتسم على نطاق واسع، فمن الضروري أن يتم إدخال مجموعة من سياسات سوق العمل وما يتعلق بها من أساليب تدخل من شأنها أن تؤثر على ظروف العمل في وضعي التشغيل الرسمي وغير الرسمي. تلك الأساليب لن تحسن فقط من قدرات العاملين على الحصول على بعض المكاسب، ولكنها ستصحح أيضاً من عدم التوازن بين الجنسين وتصلح اعوجاج الممارسات التمييزية. قد تشمل تلك السياسات تحسين معايير العمل الأساسية (والتي تشمل منع كل أشكال التمييز ومبدأ الأجر المساوي مقابل العامل ذي القيمة المساوية)، وخلق ظروف عمل ملائمة تشمل الحق في الحماية الاجتماعية لكل العاملين، الرسميين وغير الرسميين، وتطوير ممارسات "روح الأسرة" في محل العمل، وسوف يناقش القسم التالي من التقرير هذه القضايا.

تمثل الحكومة، على المستويين الوطني والمحلي على حد سواء، مركزاً أساسياً للموارد التي يمكن من خلالها دفع المساواة بين الجنسين من خلال النفقات التي يمكن، على سبيل المثال، أن تتسع بقدرات المرأة. ومع ذلك، فالنمو الأسرع المقترن

الحواشي

- The Corner House 2004. 14
UNAIDS 2003. 15
Grown and Rao Gupta forthcoming. 16
ECLAC 2004 . 17
Grown and Rao Gupta forthcoming. 18
Cagatay and Ozler 1995; Razavi 2000a; Ghosh 2004b; 19
. Jomo 2001
Freeman 2000 . 20
Deere 2004. 21
McKinley 2004. 22
Whitehead 2003. 23
Bank World 2001a . 24
Dijkstra 2002 . 25
Seguino, Stephanie 2004 . 26
Seguino 2002, 2003a . 27
Sen 1985, 1999; Nussbaum 2000; Agarwal et al 2003; 1
Razavi 2000b .
Kabeer 1999 ; Grown and Rao Gupta forthcoming . 2
Grown and Rao Gupta forthcoming ; Saith and Harriss - 3
White 1999.
Chatterjee 1990 cited in Saith and Harriss - White 1999. 4
Murray 1991. 5
UNICEF 1993:8. 6
Malhotra et al .2002. 7
UNIFEM 2002. 8
Grown and Rao Gupta forthcoming. 9
UNIFEM 2000, 2002; United Nations 1986, 1989, 1990, 10
1994, 1995b, 1999, 2000b; UNDP 1995; Bank World 2001a.
UNIFEM 2002 . 11
Klasen and Wink 2003; Seguino 2002. 12
Klasen and Wink 2003. 13